الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً إحصائياً حول:
مسح المالية والتأمين في الأراضي الفلسطينية للعام 2002

44 مؤسسة تعمل في مجال أنشطة الوساطة المالية، يعمل فيها 4796 مشتغلاً

أصـــدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريراً إحصائياً حول مسح المالية والتأمين في الأراضي الفلسطينية للعام 2002 (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوةً بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967). حيث تعتبر أنشطة الوساطة المالية من الأنشطة الإنتاجية الهامة في الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو تشغيل كادر متخصص من الأيدي العاملة.

وفر هذا المسح بصفة عامة بيانات حول عدد المؤسسات العاملة ضمن القطاع المالي، عدد العاملين بتصنيفاتهم المختلفة وتعويضـــاتهم نتـــيجة ممارسة أنشطة الوساطة المالية، قيمة الإنتاج، الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) من السلع والخدمـــات المســـتخدمة، إضافة إلى القيمة المضافة ومكوناتها المختلفة، والتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي. وتكمن أهمـــية البـــيانات المـــتعلقة بهذا المسح في المساهمة في توفير البيانات الأساسية اللازمة للحسابات القومية، إضافة إلى أغراض البحث والتحليل الاقتصادي ولمتخذي القرارات والمخططين والمهتمين.

ويبيـــن الـــتقرير الصـــادر أن أهـــم النتائج الرئيسية لمسح المالية والتأمين – 2002 كانت على النحو التالي: بلغ عدد المؤسسات في الأراضي الفلسطينية (44) مؤسسة. وقد بلغ عدد المشتغلين (4796) مشتغلاً موزعين على النحو التالي (3657) ذكور و(1139) إناث. أما بالنسبة لتعويضات العاملين فقد بلغت (68.3) مليون دولار أمريكي.

وبلغـــت قيمة الإنتاج (180.3) مليون دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط فقد بلغ (43.3) مليون دولار أمريكي. وقد بلغت القيمة المضافة (137) مليون دولار أمريكي.

وبالنسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي فقد بلغ (6.8) مليون دولار أمريكي. بينما بلغ صافي الضرائب على الإنتاج (14.8) ملـــيون دولار أمريكـــي، وبلـــغ فائض التشغيل (41.7) مليون دولار أمريكي، وكان إهتلاك الأصول الثابته (12.1) مليون دولار أمريكي.

وقـــد أثرت الاجراءات والممارسات الاحتلالية من اغلاق واجتياح وحصار بشكل واضح على أداء القطاع المالي. ومن الملاحظ عند مقارنة بيانات عام 2002 مع بيانات عام 1999 أن عدد المؤسسات انخفض من (46) مؤسسة إلى (44)، كمـــا انخفض الانتاج من (191.4) مليون دولار أمريكي عام 1999 إلى (180.3) مليون دولار أمريكي عام 2002، وارتفع الاستهلاك الوسيط من (42.2) مليون دولار أمريكي عام 1999 إلى (43.3) مليون دولار امريكي عام 2002 بيـــنما اانخفضـــت القيمة المضافة من (149.2) مليون دولارأمريكي عام 1999 إلى (137) مليون دولار أمريكي عام 2002، والسبب وراء ذلك هو االارتفاع في قيمة الاستهلاك الوسيط اضافة الى الانخفاض في الانتاج.

كمـــا أن عدد المشتغلين ارتفع من (4546) عام 1999 إلى (4796) عام 2002، ونتيجة لذلك ارتفعت تعويضاتهم من (59.1) مليون دولار امريكي عام 1999 إلى (68.3) مليون دولار امريكي عام 2002.